

دعم الإبتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية

إعداد: علي فريد عبد الكريم

البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للاستثمارات
قسم إدارة المخاطر

الإبتكار هو تطبيق بدائل في التكنولوجيا أو تطبيق توليفات في التكنولوجيا تؤدي إلى حدوث تغييرات في المنتج وفي أساليب الإنتاج وفي التنظيم، والإبتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل الفرد أو إدارة المؤسسة أو السوق، فالإبتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو طريقة عمل مفيدة، والإبتكار هو إنتاج سلعة جديدة بإعتماد طريقة عمل جديدة وإدخال هيكل إنتاج جديدة وفتح سوق جديد والحصول على مورد جديد.

لقد أصبح الإبتكار ضرورة حتمية تسعى إليه كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها، ويتم تنويع مراحل عملية الإبتكار على النحو التالي:

١. توليد الأفكار: في هذه المرحلة يتم توليد أفكار الإبتكار من خلال الإهتمام بتطوير ثقافة المؤسسة وتشجيع إنتقال المعلومات الجديدة بين الأفراد عبر الإتصالات، مما يؤدي إلى سهولة حصول المؤسسة على هذه المعلومات بطرق وأساليب مختلفة كأراء الزبائن والممولين والموردين، أو عن طريق البحث عن التكنولوجيا الصناعية الجديدة، ومن ثم إختيار الأفكار الجديدة المناسبة والممكن تطبيقها من طرف الأفراد وهيكل الإنتاج المُتاح وقدرة المؤسسة المالية.
٢. تحويل الفكرة إلى مشروع: يتم تحويل الأفكار الجديدة إلى مشروع وذلك من خلال وضع مخطط تطبيقي يتضمن نوع التجديد المستخدم وحدود تطبيقه، ونوع وسائل العمل المطلوبة، والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة، مع دراسة مناسبة لكل هذه الظروف وفق إحتياجات الزبائن المستهدفين، بالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتحديد تكاليف مشروع الإبتكار من تكاليف البحث والتطوير والتكاليف المتعلقة بإنطلاق المشروع سواء من الناحية الصناعية أو التجارية، ووضع دراسة تتعلق بتوقع المبيعات والتطورات المتعلقة بالسوق وردّ فعل المنافسين لنتائج مشروع الإبتكار، أي مواكبة التغييرات الجديدة الحاصلة في محيط المؤسسة والتي يمكن إدخالها في أي لحظة.
٣. تنويع المشروع واقعياً: تتألف هذه المرحلة من مجموعة خطوات تقوم بها المؤسسة، حيث تبدأ هذه الأخيرة بإنتاج منتج تجريبي يسمح لها من التأكد من جاهزية وسائل الإنتاج الجديدة (الهيكل الإنتاجي) والمواد الأولية ومدى كفاءة اليد العاملة المتخصصة في تطبيق التكنولوجيا الجديدة، ويسمح هذا المنتج التجريبي للمؤسسة المعنية بتحليل آراء وردّ فعل الزبائن والموردين والموزعين، بعدها تنتقل المؤسسة إلى الإنتاج الفعلي، حيث لا بد أن تتصف عملية التصنيع بالمرونة والقبالية، أي أنه يمكن إضافة أي تعديلات جديدة وفي أي لحظة أثناء الإنتاج، وبعد إكمال عملية التصنيع يصبح المنتج جاهزاً للولوج إلى السوق.

وتهدف استراتيجية الإبتكار إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بشكل مستمر لغرض مواجهة مختلف الإضطرابات المحتملة، والتي من شأنها التأثير سلباً على قدراتها التنافسية،

وقد لا يكون الهدف من الابتكار دائماً تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، وإنما قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة وخاصة إذا كانت تواجه عقبات وتحديات حقيقية، وتحلل استراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة وذلك لأنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها، وأن دون اعتماد استراتيجية ابتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال.

إن إحتلال استراتيجيات الابتكار مكان الصدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما ينبع من طبيعة هذه المؤسسات ومحدودية مواردها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فمن خلال الابتكار المستمر يمكن أن تضمن لنفسها كياناً في السوق، وأن تصنع لنفسها سوقاً خاصة بها، وأن تخفض سعر التكلفة بما يضمن لها الإستمرار أمام مؤسسات كبيرة تعتمد أسلوب إقتصاديات الحجم، فالإبتكار هو الخيار الاستراتيجي الأكثر ضماناً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد بينت الدراسات المختلفة إن أكثر من نصف الإبتكارات في القرن العشرين هو نتاج مخترعين مستقلين ومؤسسات صغيرة الحجم.

كما إن الإبتكار في المنتج يُعتبر من وجهة النظر الاستراتيجية للمؤسسة خطة دفاعية تضمن ديمومتها التنافسية، وبهذا فإن للإبتكار هدف أساسي وهو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تُميزها عن الشركات الأخرى من خلال:

- طرح منتجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر أقل، لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج.
- طرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين مقارنة مع منتجات المنافسين، ويمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر فيها مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين.

وبهذا لا يمكن لشركة صغيرة أن تدخل السوق دون عوامل نجاح وقدرات تنافسية تُمكنها من كسر حاجز الإحتكار والمنافسة، وفي غياب إمكانات مادية كبيرة لا تتوفر إلا في الشركات الكبيرة فإنه لا سبيل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا الإبتكار.

تعمل حاضنات الأعمال على دعم نشاط الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الإبتكار بإعتبار أن تلك العوامل هي مدخلات نشاط الإبتكار، وحاضنات الأعمال هي من آليات دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات لهذه المؤسسات لهدف شحنهم بدفع أولي يُمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق، وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة، وذلك لأنها تفنقر إلى عدد من

المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، لذلك فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُصيبها الفشل مبكراً بسبب إنعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الإستمرار، فحاضنات الأعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأدوات الابتكار، حيث أن الابتكار يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة، فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تُساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة وتخلق لها الأسواق الجديدة وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال، وتعتبر الحاضنات كمراكز للابتكار تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والإستشارية، وهي دائماً تُركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلاً عن توفير التمويل لهذه المؤسسات، وعادةً ما تنمو حاضنات الأعمال بجانب الجامعات ومراكز البحث وذلك لتكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها، وبالتالي فإن دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة.

إن العمل على تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة وتناسق خططها وتوثيق روابطها وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك يتم من خلال إتباع السياسات الآتية:

1. تبني آلية على المستوى الوطني لتعزيز فعالية إدارة وتخطيط وتنسيق ومتابعة أنشطة العلوم والتقنية والابتكار ودعم مواردها.
2. الإستمرار في إستكمال وتقوية البنى التحتية اللازمة لتنمية المنظومة ورفع كفاءة عملها.
3. إيجاد المؤسسات الوسيطة بين مكونات المنظومة المختلفة من جهة، وبينها وبين القطاعات المختلفة من جهة أخرى، كمراكز التطوير التقني وحدائق العلوم والحاضنات التقنية وصناديق التمويل.
4. إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسية للمنظومة، مثل مؤسسات البحث والتطوير والتعليم والتدريب والشركات والمستثمرين والمبتكرين وموردي التقنية والمكاتب الإستشارية والإعلام العلمي وغيرها.
5. حفز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية وتحديد البرامج البحثية وتقييمها وإستثمار نتائجها.
6. توجيه وسائل التوعية المختلفة لتعميق إدراك أفراد المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة بالدور الحاسم للعلوم والتقنية والابتكار في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والإرتقاء بمستوى معيشة المواطن.

كما إن دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية في الإبداع والابتكار تحتاج إلى إتباع مجموعة من السياسات ومن أهمها:

١. تهيئة البيئة الملائمة وتوفير الإمكانيات المناسبة لتشجيع وحفز إبداعات ومبادرات الأفراد والجماعات ومؤسسات القطاع الخاص.
٢. العناية والاهتمام بالموهوبين والمبدعين وخاصة في المجالات العلمية والتقنية، وإيجاد الظروف التنافسية المحفزة لهم.
٣. تشجيع تبني القطاع الخاص والمستثمرين لمخترعات المبدعين والمبتكرين الوطنيين.
٤. إيجاد الآليات والحوافز اللازمة لإستقطاب المبدعين والمبتكرين المتميزين للعمل في المراكز البحثية.
٥. تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبنيتها من قبل الحاضنات الاقتصادية التقنية.
٦. الإهتمام بالإنتاج الفكري للعلماء والمبدعين وحفزهم على نشر إنتاجهم وتوفير القنوات المناسبة للنشر.
٧. دعم وتقوية الجمعيات العلمية في المجتمع وتفعيل دورها في تنمية القدرات الوطنية للإبداع والابتكار.
٨. إيجاد الوسائل اللازمة لتفعيل دور المؤسسات التعليمية والأسرة والمجتمع في إكتشاف ورعاية الموهوبين والمبتكرين.

وأخيراً يُمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل مكانة كبيرة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وهذا يرجع إلى الدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل ستراتيجيات النمو الاقتصادي مُصاحباً مع زيادة فرص العمل، ويُمثل الإبتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات للمحافظة عليها وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتوجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها، وإن حاضنات الأعمال تنصدر الآليات الأساسية لدعم نشاط الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل الإمكانيات التي تُقدّمها الحاضنة لخدمة المبتكرين والمبدعين.